الأنباء
الجمعة 14 اكتوبر 2016

قدّم مساءلته في ثلاثة محاور وأدرجت على جدول الجلسة المقبلة

المعيوف يستجوب وزير العدل عن إهدار المال العام واستغلال المنصب الوزاري و عدم التعاون مع المجلس

المعيوف متحدثا في مؤتمره الصحافي

عبدالله المعيوف متوجها لتقديم استجوابه

تقدم النائب عبدالله المعيوف باستجواب الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع من 3 محاور هي إهدار المال العام والتقصير في تحصيل مستحقات الوزارة، وسوء استعمال السلطة الوزارية لتحقيق مصالح شخصية، ومخالفة أحكام الدستور، والتحايل في التعامل مع أعضاء مجلس الأمة.

وشدد المعيوف في مؤتمر صحافي على ان الاستجواب ليس وليد اليوم أو الصدفة، بل كنت متابعا لإخفاقات الوزير وتكسبه الانتخابي من خلال استغلال جميع أركان الوزارة في مصالح انتخابية وكذلك مفاتيح انتخابية من خلال التعيينات والترقيات في العدل وكذلك بيت الزكاة.

ويعد هذا الاستجواب رقم 100 في تاريخ الحياة النيابية ورقم 23 في الفصل التشريعي الحالي والى نص الصحيفة:

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم،،،

تحية طيبة وبعد،،

يرجى التفضل بتوجيه الاستجواب المرفق إلى معالي الأخ/ وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بصفته وفقا لأحكام المادة (100) من الدستور والمادة (135) من اللائحة الداخلية، واستنادا إلى المسؤولية المباشرة له عن أعمال الوزارة والجهات التابعة له بما اعتراها من إضرار بالمال العام وما قام به من التجاوز المخالف للأحكام والقوانين المنظمة لشؤون الوظيفة العامة. وانتهاء بافتقاد مصداقية التعاون مع أعضاء مجلس الأمة، فضلا عن استغلال المنصب الوزاري لتحقيق مصالح شخصية له ولآخرين من ذوي الصلة، الأمر الذي انتهى إلى تدهور الخدمات وضياع الحقوق واستشراء الفساد المتعمد للإضرار بالمال العام في أعمال كل من وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات الأخرى التابعة، راجياً اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنه وفقا لأحكام الدستور والمادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير،،،

مقدم الاستجواب

النائب: عبدالله يوسف المعيوف

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الحق تبارك وتعالى: (يا أيها الذين آمنوا كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون).

إنني إذ أتقدم بهذا الاستجواب إلى الأخ وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بصفته، لا بشخصه الذي أكن له كل التقدير.

لقد اضطررت إلى تقديم هذا الاستجواب، بعد أن استنفدت كل السبل لحفز الوزير على معالجة سلبية الأداء وما عاصرها من أخطاء ومخالفات، وذهبت كل الجهود أدراج الرياح، للإصرار غير المقبول منه على ضعف الأداء وهدر المال العام واستغلال المنصب لتحقيق مآرب شخصية ومكاسب انتخابية على حساب الصالح العام.

وقد أكدتها جميعا محاور هذا الاستجواب مؤيدة بالوثائق والمستندات ذات الصلة،

مستشهدا بقول الحق تعالى: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)، وتقييدا ووفاء بالقسم وأنه لقسم لو تعلمون عظيم، أن أكون مخلصا للوطن، وللأمير، وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأن أذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والصدق.

وهذا القسم كما ألتزم به، يكون حريا على الأخ الوزير أيضا الالتزام به، عندما أداه أمام حضرة صاحب السمو أمير البلاد وأمام مجلسكم الموقر، بل إن عمله وزيرا للعدل ووزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف، التي يقوم على شؤونهما توجب عليه توفير العدالة والمساواة للجميع أمام الحقوق، وفي ظل القانون، بعدالة ومساواة يأمن فيها الجميع، كما يلزمه وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية التوجيه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والعمل على نشر الدعوة للعالم، وليس استغلالها لتحقيق مصالح ومآرب شخصية.

وإزاء ما استظهر من أعمال الأخ الوزير منذ توليه شؤون الوزارتين، إيمانه العميق بمبادئه المعلنة من قبل توزيره (بأن هذه حكومة فاسدة ترعى الفساد – والمسؤولون ما زالوا موجودين) فآثر أن يرعى هو أيضا الفساد بعدما أنكره على الحكومة، التي أصبح عضوا فيها، وتأكدت هذه المبادئ بالبعد عن حماية المال العام وتحقيق المصالح الشخصية باستغلال المنصب الوزاري وعدم المصداقية والاستخفاف غير المبرر أو المقبول في تعامله مع أعضاء مجلس الأمة.

ويتضمن هذا الاستجواب محاور ثلاثة:

المحور الأول: إهدار المال العام والتقصير في تحصيل مستحقات الوزارة.

المحور الثاني: سوء استعمال السلطة الوزارية لتحقيق مصالح شخصية.

المحور الثالث: مخالفة أحكام الدستور والتحايل في التعامل مع أعضاء مجلس الأمة.

المحور الأول

إهدار المال العام والتقصير في تحصيل مستحقات الوزارة

في هذا المحور، نضع أمام المجلس وأبناء الشعب جميعا حقائق دامغة إلى تراجع الخدمات وضياع الأموال العامة التي تنكب الوزير في حقها أو الحفاظ عليها.

إن حماية المال العام، هو أحد وجوه محاربة الفساد. وتعد حمايته واحدة من أهم متطلبات التطوير، لذا تضمنت أحكام الدستور في المادة (17) إن للمال العام حرمة وحفظه واجب وإلزام على الجميع، مستكملة عقدها بإصدار القانون رقم1 لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة، مع ركيزة من عدة تشريعات أخرى.

وحفلت قرارات مجلسكم الموقر وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد والسياسة العامة للدولة، أن حظي المال العام بالحماية معتبرا (سرقته كسرقة مال الجار)، وهو التزام للأسف لم يجد له مجالا في منهجية عمل الوزير المستجوب، وابتعد عن متابعة حمايته، بل افتقدت المتابعة روح المسؤولية أو تحقيق الأهداف الوطنية في شأنه، وافتقدت متابعة الوزير لأعمال الوزارتين أي مسعى لرصد مواطن الخلل ومعالجة مظاهر الفساد أو رصد المخالفات، وهكذا انتشرت فضائح التعدي على المال العام والتستر على مرتكبيه لأسباب مجهولة لا يعلم أسبابها إلا الأخ الوزير، وإن كانت أصبحت غير خافية على أحد.

هكذا، بات الخلل في الأداء والبعد عن مسؤولية التطوير والإنجاز، وأضحى العبث بالمال العام وإهداره بما يمثله من مساس بحقوق المواطنين سبيلا للعمل، وأضحى ضياعه تحيط به الأقاويل والشبهات معا حظيت وسائل الإعلام به.

ويؤكد ذلك أنه أصبح من الواضح جليا عدم تقيد العمل بالوزارتين اتباع النظم المالية والإدارية للحفاظ على الحقوق، ما أدى إلى فقدان الملايين من الدنانير،

وأضع أمام الجميع مظاهر لقليل من كثير من صور إهدار المال العام.

أولا: ما ورد بالتقارير الختامية (لوحدة الرقابة المالية بكل من وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية)، وجميعها تقوم شاهدا على أقسى صور افتقار رقابة ومتابعة الوزير لأعمال الجهات الخاضعة لإشرافه، وجميعها كانت توجب عليه العمل بإخلاص في مجال تحقيق الصالح العام، خاصة وقد وفرت له القوانين سبل الإنجاز ووسائله، تعزيزا للأداء الحكومي باعتباره التزاما وطنيا.

– وصلت المخالفات التي حددتها تقارير المتابعة النهائية لوحدة الرقابة المالية بكلا من الوزارتين والأمانة العامة للأوقاف خلال الأعوام 2014 – 2016 وصلت إلى:

(1849 مخالفة في وزارة الأوقاف).

(1883 مخالفة في وزارة العدل).

– وفي وزارة العدل مجمل المخالفات وأنواعها عام 2014 – 2016 أشير إلى بعضها:

مخالفات القواعد العامة للمحافظة على المال العام (15 مخالفة).

مخالفات الإيرادات (226 مخالفة).

مخالفات المصروفات (55 مخالفة).

مخالفات المرتبات (45 مخالفة).

مخالفات قرارات ديوان الخدمة المدنية (487 مخالفة).

مخالفات عن الفترة 1/ 4/ 2015 حتى 30 /6/ 2015.

مخالفات القواعد العامة للميزانية (39 مخالفة).

مخالفات القواعد العامة للمصروفات (48 مخالفة).

مخالفات القواعد العامة للحسابات (98 مخالفة)، فضلا عن 36 مخالفة متنوعة الفترة من 1/ 7/ 2015 حتى 30 /12/ 2015.

مخالفات الإيرادات (182 مخالفة).

مخالفات المصروفات (29 مخالفة).

مخالفات القواعد العامة للميزانية (81 مخالفة).

مخالفات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أشير إلى بعضها:

مخالفات التعاقدات (16 مخالفة).

مخالفات المصروفات (209 مخالفات).

مخالفات المرتبات (3 مخالفات).

مخالفات الشراء (23 مخالفة).

مخالفات الاستثمارات (25 مخالفة).

ثانيا – التقاعس عن تحصيل مستحقات الوزارة التي وصلت إلى مبلغ (16) مليون دينار.

وكشف عنها تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014 / 2015 وفقا لمراجعة سجلات وزارة العدل والمخالفات التي شابت عدم قيام الوزارة بتحصيل مبلغ 16,5 مليون دينار، بشأن الغرامات الصادر بشأنها أحكام قضائية في الدعاوى الجزئية، والتي أصبحت لعدم تحصيلها آيلة لسقوط الحق في تحصيلها لسقوطها بالتقادم.

– عدم تحصيل الرسوم القضائية التي وصلت إلى (296 ألف دينار) استمر عدم تحصيلها من 1999 وحتى في ظل تولي الوزير الحالي عام 2014، فأضحى مسؤولا عن تحصيلها، منذ توليه الوزارة في يناير 2014، ولم يجر تحصيل هذه المبالغ حتى يومنا هذا.

– يضاف إلى ذلك ما أصاب التعاقد مع البنوك الوطنية من مخالفات بعدم التقيد بعرض عقود الاتفاق معها على الجهات الرقابية، بالمخالفة للمادتين (13و14) من القانون رقم 30 لسنة 1964بشأن ديوان المحاسبة.

ثالثا– مخالفات شابت تعيين ومكافآت بعض غير الكويتيين المعينين على بند الاستعانة، ومنها المخالفات التي شابت مكافآت فرق العمل واللجان:

بالغت الجهات التابعة للوزير وتحت بصره وبصيرته، في تشكيل لجان وفرق عمل اتسمت أعمالها بالصورية لإفادة البعض وتكسب البعض الآخر.

ويا ليت توقف الأمر عند هذا الحد، بل جاءت مشاركة بعض العاملين في عضوية هذه اللجان بالمخالفة لقرارات ديوان الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 2001 بنظام فرق العمل.

وجاءت المخالفات صارخة ومنها ما ورد بالملحوظات من الجهات الرقابية.

– صرف مكافآت للمتعاقدين (المستعان بهم) وليس لهم الحق في المشاركة في فرق العمل وفقا لقرار الخدمة المدنية المشار إليه، بل أيضا تم تعيينهم بغير الأداة المقررة قانونا لذلك كما سنذكر في المحور الثاني.

– تم تعيين (مراسلين – فراشين) أعضاء في اللجان التالية:

أ– لجنة الإشراف العام على العديد من الفاعليات التي تواكب المعرض الدولي للكتاب عام 2013– 2014 واللجنة العليا لمؤتمر ملتقى التطوير والابداع.

ب– لجنة متابعة أعمال وقرارات نائب المدير العام للبحوث والدراسات.

رغم ملاحظات لجان شؤون التوظيف بإلغاء قرارات نائب المدير العام بسحب قرارات إنهاء خدمات بعض العاملين مع عدم اختصاصه بذلك، بل وإشراكهم في اللجان وفرق العمل على غير مقتضى القانون على النحو المبين.

ج– وشملت المخالفة أيضا التعاقد مع بعض العاملين على بند المكافآت بالمخالفة لقرار الخدمة المدنية رقم 5 لسنة 2007 بقواعد الاستعانة بخبرات (غير الكويتيين) وسجلت (7 مخالفات) صارخة امتدت لعدة سنوات.

وإذا صحح القرار وأنهيت خدماتهم، قام نائب المدير العام بسحب قرارات إنهاء الخدمة وإعادتهم إلى الخدمة ثم إشراكهم في العديد من اللجان وفرق العمل – رغم عدم اختصاصه – ورغم عدم توافق وظائفهم أو مؤهلاتهم مع طبيعة عمل هذه اللجان.

إن اهدار المال العام بتعيين (سبعة واكثر) بالأمانة العامة للأوقاف على بند الاستعانة من غير الكويتيين جاء مخالفا لقرار ديوان الخدمة المدنية بإنهاء عقودهم وصدور قرار من مدير عام الهيئة بذلك إلا أن نائب مدير عام الهيئة وتحت نظر الجميع قام بإلغاء قرارات المدير العام وإعادة التعاقد معهم دون سند رغم عشرات المخالفات التي نسبت الى ما اسند إليهم من أعمال اخصها عضوية اللجان وفرق العمل بالمخالفة لقرارات الخدمة المدنية، وعلى الرغم من بطلان قرارات إعادة تعيينهم لكن نائب المدير العام وبرغم عدم اختصاصه بهذا الأمر مارس هؤلاء عملهم بالمخالفة لقرار ديوان الخدمة المدنية رقم 5 سنة 2007 بقواعد الاستعانة بخبرات غير الكويتيين.

وان تعجب فعجب قولهم نحن نعمل في ضوء الصالح العام الطامة الكبرى ان هؤلاء السبعة يعملون:

تم حجب الأسماء لحق

الوزير الصانع استغل المنصب الوزاري لتحقيق مصالح انتخابية شخصية

الوزير آثر أن يرعى الفساد بعدما أنكره على الحكومة التي أصبح عضواً فيها

متابعة الوزير للمال العام افتقدت روح المسؤولية وتحقيق الأهداف الوطنية

إدارة أعمال «الأوقاف» و«العدل» افتقدت أي مسعى لرصد مواطن الخلل ومعالجة مظاهر الفساد

فضائح التعدي على المال العام والتستر على مرتكبيه انتشرت لأسباب مجهولة

العبث بالمال العام وإهداره سبيلان للعمل في وزارتي الأوقاف والعدل

قاعة عبدالله السالم بانتظار الاستجوابات